أكد ضرورة الاسراع بفتح ادارات الرقابة والتحصيل في المديريات

مدير عام إدارة الموارد المالية في محافظة عمران لـ ١٤ أكتوبر:

أكثر من (٣٢٣) مليوناً و (٥٠٠) ألف ريال الايرادات المحققة للعام الماضي ٢٠٠٥م

عمران / طارق الخميسي

كشف التقرير المقدم ، من الاخ / خالد محمد بدر الدين مدير عام ادارة الموارد المالية في محافظة عمران ، الى ديوان المحافظة ، عن نمو مضطرد في الموارد المالية المشتركة للعام المالي ٢٠٠٥م .. لاهمية هذا الموضوع وتاثيرة المباشر على تقدم وتنمية المحافظة تنش الصحيفة بعض ماجاء في التقرير المالي والذي قال فيه بدر الدين :

استنادا الى احكام قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية بشأن تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية والمشتركة اوضح ماتم توريده من الموارد المالية للعام المالي ٢٠٠٥م وبشقيها المحلي والمشترك ومقارنتها بالربط لهذا العام ٢٠٠٦م والمقابل للعام المالي ٢٠٠٤م على مستوى الاجهزة التنفيذية للسلطة المحلية والوحدات الادارية بمديريات المحافظة وما تم توريده من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للسنة المنتهية في نهاية شهر ديسمبر الماضي وتوزيع الموارد المشتركة التي تمت حيث كان اجمالي ايرادات المحلية خلال عام ٢٠٠٥م ١٨٤,٦٣٥,٧٢٤ ريالاً والربط للعام ذاته (١٤١,٨٤,٠٠٠) ريال اي بفارق زيادة (٤٢,٧٨٨,٧٢٤) ريال بنسبة تصل الى ٣٠٪ اما الايرادات المشتركة خلال عام ٢٠٠٥م (١٣٨,٨٩٣,٥٩٦) ريالاً بيمنا كان الربط العام (١٠٩,٩٢٤,٠٠) ريالاً يمنياً اي بفارق زيادة وصلت الى (٢٨,٩٦٩,٥٩٦) ريالاً بنسبة زيادة تصل الى ٢٦٪ وبذلك يكون اجمالي ما تم توريده خلال ٢٠٠٥م مبلغ وقدره (٣٢٣,٥٢٩,٣٢١) ريالاً وباجمالي زيادة في المحلي والمشترك (٧١,٧٥٨,٣٢١) ريال بنسبة ٢٩٪ بينما كانت المبالغ الموردة خلال عام ٢٠٠٥م ومقابلها للعام ٢٠٠٤م كالتالي الايرادات المحلية خلال ٢٠٠٥م (١٨٤,٦٣٥٧٢٤) ريالاً يقابلها مقابل عام ٢٠٠٤م (١٤٩٩٧٩٦٦٣) ريالاً يمنياً ليصبح فارق الزيادة (٣٤,٦٥٦,٠٦٠) ريالاً اي بنسبة تصل الى ٢٣٪ اما الايرادات المشتركة بلغت خلال عام ٢٠٠٥م (١٣٨,٨٩٣,٥٩٦)ريالاً بنسبة تصل الى ١٢٪ بحيث اصبح الاجمالي للايرادين المحلي والمشترك (٣٢٣,٥٢٩,٣٢١) ريال اي بأجمالي زيادة (٤٩,٩٥٤٨٤٨) ريال وبنسبة تصل الى ١٨٪ مع العلم ان هناك ايرادات محلية دخلت في حساب الايرادات المشتركة عن طريق الخطأ من قبل فرع البنك المركزي والعكس ايرادات مشتركة دخلت في ايرادات محلية وتم بلاغ البنك بعكس الايرادات كل لحسابه الخاص وللاسف الى الان لم يتم عكس المبالغ الى الحساب الخاص بها .

وواصل مدير عام الموارد المالية بعمران ليقول :

اما الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة تم توزيعها وفق خطتنا للعام ٢٠٠٥م حيث كان وصل المركزي الى (١٨٦,١٦٠,٠٠٠)ريالاً كان نصيب صندوق النشء والشباب منها ١٣,٣٩٥,٠٣٠) وذهب منها الى صندوق التشجيع الزراعي والسمكي (٣٩,٥٠٦,١١٨) ريال والى الهجرة والجوازات (٤٠,٣١٦,٢٢٩ ريالاً الى غير ذاك من توزيع الموارد المشتركة العامة ليصبح الاجمالي مع الاجهزة المركزية (٣٩٢,٧٢٣,٩٧٦) ريال علما ان صندوق الطرق والجسور لم يورد النسبة المستحقة عليه لصالح المجالس المحلية منذ اقرار تلك النسبة في قانون السلطة المحلية وقد تم موافاة الوزارة والمجلس المحلي والهيئة الادارية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة بتقارير شهرية ودورية اوضحنا فيها مستوى الموارد المالية لمحافظة عمران وكان لنا شرف المتابعة الاجهزة التنفيذية المعنية بالتحصيل والزامها بتحصيل الموارد (الاوعية) المحددة عليها وفق القانون ، استناداً الى اليات وادبيات التحصيل والتي تحدد اوعية الموارد والجهة المعنية بتحصيلها وقد تم تقييم ايرادات المكاتب والمديريات في المحافظة مع الربط المحدد على الجهة والمقابل من سنوات سابقة ومناقشة ذلك في اجتماعات المكتب التنفيذي والمجلس المحلي في المحافظة وتم تكليف موظفي الادارة العامة للموارد المالية بالنزول الميداني لمتابعة تحصيل اوعية الموارد المالية من الجهات المعنية وعلى سبيل المثال لا الحصر تم النزول الى مكتب التربية والتعليم والصحة والسكان والاشغال العامة والكهرباء وفرع مصلحة الاراضي وغيرها من المكاتب التنفيذية وتم الرفع من مستوى عملية التحصيل والتوريد وما تم التوصل اليه خلال النزول الميداني والعمل الرقابي كما اننا وبحرص بالغ شاركنا لجنة اعداد مشروع الموازنة في المحافظة بالاضافة الى مشاركتنا في اعداد مشروع الموازنة الايرادية (تقديرات الايرادات المحلية والمشتركة للعام المالي ٢٠٠٦م) على المستوى الاجهزة التنفيذية والوحدات الادارية (المديريات) وعملنا بكل اخلاص وجدية في المشاركة الفعالة في تنمية الموارد المالية من خلال مناقشة المشاكل والصعوبات التي تعيق عملية التحصيل لدى بعض المكاتب المعنية بالتحصيل ووضع الحلول المناسبة لها وعقد اللقاءات والاجتماعات مع ممثلي برنامج الدعم اللامركزية والتنمية المحلية ومناقشة مستوى تحصيل الموارد المالية وبالذات المديريات التي تتوفر بها تلك الموارد وطرح النقاط والحلول الهادفة بقدر الامكان لرفع مستوى تنمية الموارد على المدى القريب والبعيد والتواصل المستمر مع الادارة العامة للبحوث والتنمية الادارية بديوان المحافظة لمتابعة اي جديد في مجال تنمية الموارد المالية من خلال البرامج والاستبيانات المرسلة من برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية والعمل على ايجاد قاعدة بيانات خاصة بالمصادرالايرادية للمكاتب المعنية لكل الموارد المتوفرة في كل مديرية واضاف قائلاً .. طبعاً لايخلو عمل من الصعوبات خاصة عندما تكون تلك الصعوبات متعلقة بطرق الايراد مثل عدم موافاتنا بما يصرف من قسائم التحصيل والتي تصرف للجهات المعنية بالتحصيل عن طريق الوحدة الحسابية الامر الذي يؤدي الى عدم قدرتنا على متابعة التحصيل نظراً لعدم توفير بيانات بما يصرف من القسائم وتحديد اسم الجهة التي يصرف بها بالاضافة إلى عدم استكمال فروع المكاتب المعنية بالتحصيل والوحدات الادارية خاصة في المديريات التي تتوفر فيها بعض مصادر الموارد المالية كما أن عدم انشاء ادارة رقابة وتحصيل الموارد المالية في اغلب المديريات برغم المطالبة المستمرة وهذا يدل على عدم تعاون الوحدات الادارية وخاصة المجالس المحلية في متابعة تحصيل وتوريد الموارد المالية في مواعيدها المحددة طبقاً للنظام والقانون ولحل هذه الصعوبات نقترح بالزام المكاتب التنفيذية المعنية بالتحصيل والاسراع في فتح فروع مكاتبهم بالمديريات والزام المديريات التي لم يتم بها استكمال انشاء إدارة رقابة تحصيل الموارد المالية والتي تعتبر إداة فعالة لمساعدة المجلس المحلي بالمديرية في رقابة عملية التحصيل وتوريد الموارد المالية بحيث يرشح للادارة كوادر من الادارة المحلية ومن حملة المؤهلات الجامعية مع الزام الوحدة الحسابية بموافاة رؤساء المجالس المحلية بالمديريات كل في نطاق مديريته بتقارير شهرية او دورية تبين مستوى التحصيل للموارد المحلية والمشتركة وفقاً للباب والفصل والبند والنوع بالتنسيق مع ادارة رقابة تحصيل في المديريات طبقاً للنماذج المحددة ، والزام رؤساء المجالس المحلية المديريات موافاة المحافظة (الادارة العامة للموارد المالية) بالبيانات المطلوبة .

صنعاء / سبأ :

حفظت لنا ذاكرة التراث العربي أنماطا ونماذج من الأسواق العتيقة التي اشتهرت بها بعض المدن العربية، ومن هذه الأسواق التي لاا تزال تحتفظ بمعالمها وتقسيماتها رغم صلف الزمن ومتغيراته، سوق صنعاء القديمة، الذي يعد أحد أقدم الأسواق اليمنية بعد سوق عدن .

ويتميز سوق صنعاء القديمة دون غيره من الأسواق العربية القديمة باحتفاظه بكثير من المعالم التاريخية وتقسيماتها الفريدة وتكوينه الحضاري المتمثل بفصل السوق وما تصاحبه من ضوضاء المتسوقين والباعة الذين يروجون لبضائعهم منذ الصباح حتى المساء ،عن الأحياء السكنية التي تتطلب الهدوء والسكينة.

يضم أكثر من ١٧٠٠ محل تجاري

سوق صنعاء القديم .. ذاكرة الشرق الأصيل

أقسام السوق:

ينتمي سوق صنعاء القديمة من حيث الأسلوب والشكل إلى نمط الأسواق المكشوفة، فالورش وشوارع السوق تشكل مركزاً متصلاً بأسواق حديثة، ويتكون من ثلاثة أقسام، مركز السوق وهو ما يسمى حالياً بسوق الملح، وتباع فيه أصناف كثيرة من البضائع، ويعد نواة السوق الأول في صنعاء القديمة

وترجع هذه التسمية إلى ما اشتهر به السوق من بيع التوابل والبهارات ، وكانت تلفظ اسم السوق قديما حسب ما ورد في الإكليل للمؤرخ محمد بن الحسن الهمداني " الملح " (بضم الميم وفتح اللام) أي سوق كل مليح ، إلا أن التسمية حصفت لاحقاً وأصبح السوق يعرف حاليا باسم سوق الملح (بكسر الميم واللام).

ويوجد بمدينة صنعاء القديمة ٤٨ سوقاً متخصصاً تضم أكثر من ألف و٧٠٠ محل تجاري (دكان) ،وذكر دليل سياحي عن صنعاء القديمة يعرف باسم " متحف على الهواء الطلق " إن السوق في صنعاء القديمة ينقسم إلى مناطق للإنتاج وأخرى للتجارة ،وإن لم يلاحظ بينهما فاصلا إلا أن الصناعات الحرفية معزولة عن المناطق التجارية وهي أسواق العمال والحرفيين .

مناطق الإنتاج والتجارة:

وتنقسم مناطق الإنتاج والتجارة في صنعاء القديمة إلى منطقتين هما منطقة الإنتاج الغربية،وتحوي أسواق النحاس، الحدادين، الموارد،الجنابي "الخناجر اليمنية"، العسوب "جراب الخناجر اليمنية"، البقالة، المحازم، النجارين، المخراطة، القصب، الجلا، السلب " الحبال "، وسوق الكوافي" الطواقي".

فيما تضم منطقة الإنتاج الشرقية، سوق الحلي والفضة، سوق المصبغة، وهناك أسواق أخرى امتدت إلى مناطق أخرى مثل سوق الذهب، وأسواق المشغولات والمنمنمات الحرفية الدقيقة المتنوعة.

أما المنطقة الثالثة من مناطق السوق فتعرف بالمنطقة التجارية، التي تتناثر في أسواق مختلفة، تصنف حسب أنواع السلع، ومنها سوق المأكولات والكيوف مثل /سوق الحلبة، سوق الزبيب، سوق السمن، سوق القشر، سوق العنب، سوق عقيل، سوق القات ، وسوق السلع المتنوعة مثل /سوق النضارة ، سوق الحناء، سوق الجديد، سوق الحميدي، سوق الطحين .

ومن الأسواق التي تدخل في إطار المنطقة الثالثة أسواق الأقمشة والملابس مثل سوق البز، سوق الأبيض، سوق الصرافين، سوق المصاون "البراقع والأقنعة"، سوق الجلا، سوق الفتلة "وبه جميع مستلزمات الخياطة ،إضافة إلى سوق العطارة والتي كانت سابقا بمثابة صيدليات من خلال ما تعرضه من أعشاب طبية ويسمى في صنعاء سوق المعطارة، وسوق الحلقة وسوق المعدن "أدوات المطبخ"، وسوق الجص /الجبس/، سوق دار الجامع "محال استيراد أدوات التقنية"، سوق المبساطة، وسوق عقيل، وسوق البهائم، وأخيراً سوق الباروت والمفرقعات "الذي لم يبق منه سوى الاسم .

الخانات السلطانية (السماسر):

أشتهرت صنعاء القديمة بوجود عدد من السماسر التي كانت تسمى سابقاً الخانات السلطانية التي كانت تقوم بوظائف مختلفة تصب في مجملها في خدمة التجارة والسوق. حيث بلغ عدد هذه السماسر في صنعاء القديمة ٣٠ سمسرة، أهمها سمسرة المنصورة ،المركز الوطني للفنون حالياً، وسمسرة النحاس المركز الوطني للحرف التقليدية اليمنية، وسمسرة المعدن، وسمسرة الذماري، وغيرها . وتوزعت المهام التي تقوم بها السماسر على أربع وظائف رئيسة حسب الخدمة التي تؤديها كمخازن للبضائع الموجودة في سوق صنعاء والوافدة من خارج صنعاء القديمة، مثل سمسرة العقود التي يقع في محيطها اليوم سوق المنجارة وسوق المنقالة.

وقامت هذه السماسر بدور المصارف لتبادل العملات الفضية والذهبية والنقود مثل سمسرة محمدبن الحسن ما يشبه عمل البنوك حالياً ، وكانت بعضها مأوى للمسافرين والتجار، واستقبال الزوار وهوما يشبه الآن وظيفة الفندق مثل سمسرة سمينه، والتي لا تزال تقوم بهذه المهمة حتى اليوم ، إضافة إلى عملها الحالي مقهى للمشروبات اليمنية الشهيرة كالقهوة والبن .

فيما تخصصت بعض السماسر بتجارة أصناف معينة من السلع مثل سمسرة الشامي التي كانت مخصصة لبيع البن اليمني ذو الشهرة العالمية، وكذا سمسرة الزبيب المعروفة بجمرك الزبيب، التي لا تزال حتى اليوم تبيع أنواع الزبيب اليمني المعروف بجودته.

الخطة الخمسية في شبوة تستهدف البنية التحتية ورفع الإيرادات ومجالات الاستثمار

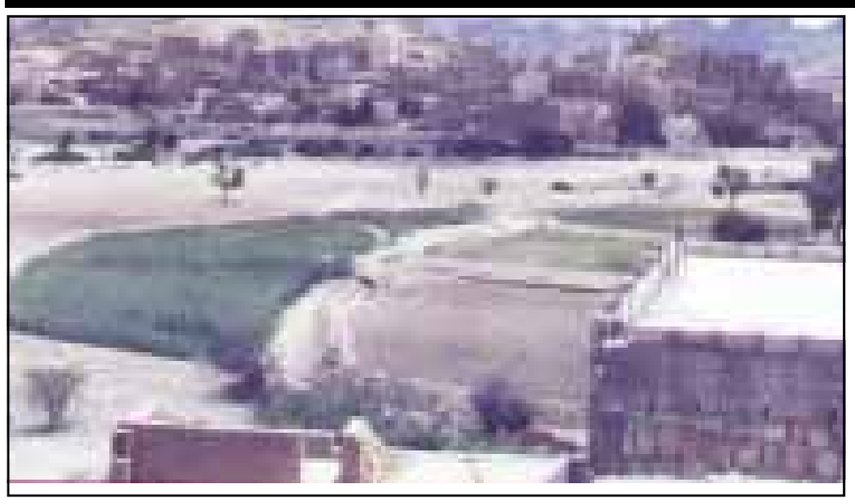

شبوة / سبأ

تستهدف مؤشرات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر في محافظة شبوة للاعوام٢٠٠٦-٢٠١٠م، استكمال مشروعات البنية التحتية والمرافق الخدمية واستقطاب الاستثمارات العامة والخاصة لتنمية النشاط الاقتصادي والاهتمام بالتنمية البشرية والتخفيف من الفقر، وكذا تشجيع وترسيخ المشروعات والصناعات المرتبطة بالثروات النفطية والغاز الطبيعي إلى جانب الاهتمام بالسياحة ورعاية النشء والشباب والمرأة كعنصر فاعل في المجتمع.

وذكر الأخ محمد علي البعسي مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة، أن الخطة تستهدف رفع مستوى التغطية الكمية والنوعية للخدمات الصحية والطبية من خلال استكمال تجهيز المستشفيات القائمة والبالغ عددها/١٥/ مستشفى وزيادة السعة السريرية والكوادر الطبية والفنيين فيها، ورفع عدد المراكز الصحية من(٢٠إلى ٢٣)مركزا، بالإضافة إلى رفع مراكز الأمومة والطفولة من /٨ /مراكز إلى /١٥/ مركزاً، وكذا رفع عدد الوحدات الصحية من /١١٠/ إلى /١٣٠/ وحدة و/ ٣ر٢ /إلى /٤ر٩ /طبيب لكل (١٠) آلاف نسمة.

وفي مجال التعليم أشار البعسي إلى أن الخطة تهدف إلى تحقيق زيادة في نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي لتصل إلى /٨٠/ في المائة وخفض نسبة التسرب والإهدار في التعليم الأساسي والثانوي، وبالتالي رفع عدد مدارس التعليم الأساسي من /٤٠١/ إلى/ ٥١٢/مدرسة ورفع عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم في تلك المدارس من / ٣٠ ألف و٧٨٠ /طالبة إلى / ٤٧ ألفاً و ٣٥٩/ طالبة، ليرتفع بذلك إجمال عدد طلاب مدارس التعليم الأساسي إلى /١٢٨ ألفاً و ٧٤٠/ طالب وطالبة، وكذا رفع عدد المدارس الثانوية من / ٦٢/ إلى /٧٦/ مدرسة ليبلغ عدد الطلاب الملتحقين إلى / ١٤ ألفاً و ٦٤٩/ طالباً وطالبة.

وأضاف البعسي في حديث لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ إن الخطة الخمسية الثالثة تهدف إلى رفع نسبة تغطية السكان بمياه الشرب النقية لتصل إلى /٤٦/ في المائة، من خلال رفع عدد مشاريع المياه من /١٨٩/ مشروعا إلى / ٢٣٨ مشروعا، وكذا رفع كمية المياه المنتجة في مشروع المياه الذي يغذي عاصمة المحافظة من٩٠٠ ألف متر مكعب إلى مليوني متر مكعب.

كما تستهدف الخطة رفع حجم قدرة التوليد الكهربائي إلى / ٢٨/ ميجاوات، حيث كانت سابقا / ٨ر٤/ ميجاوات، ورفع نسبة التجمعات السكانية التي تتصل بالطرق الإسفلتية إلى /٥٠/ في المائة، من خلال زيادة أطوال الطرق الاسلفتية من ٩٢٠ كيلومتراً إلى ١٦٦٨ كيلومتراً، وكذا الطرق الحصوية من/٢٥/ إلى/ ١٢٥/ كيلومتراً والطرق الترابية من / ٢٠٠ إلى ٥٠٠/ كيلومتر، وتستهدف رفع عدد الأسواق المركزية من ٩ أسواق إلى / ٢٤/ سوقاً .

وفي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تستهدف الخطة رفع السعة الهاتفية المجهزة من /٣٣ ألف و ١٠٩ خطوط إلى ٣٨ ألفاً و ٢٤٩ /خطاً هاتفياً، ورفع الخطوط العاملة منها من / ١٥ ألفاً و ٤٠٠ خط إلى ٣٤ ألفاً و ١٧٥ خط هاتفي/، بالإضافة إلى رفع عدد المكاتب البريدية من ستة مكاتب إلى /١٦/ مكتبا بريديا.

وفي قطاع الزراعة والري والثروة السمكية أوضح البعسي، أن الخطة تستهدف توفير فرص عمل كبيرة في القطاعين للحد من ظاهرة البطالة والارتقاء بمعيشة المزارعين والصيادين للتخفيف من الفقر، وكذا تحقيق نمو سنوي في الإنتاج الزراعي بنسبة ٨٠ في المائة، وفي الثروة الحيوانية بنسبة ٤ في المائة في المتوسط، وفي الإنتاج السمكي بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة.

وحسب الخطة فسيتم رفع حجم المساحة الصالحة للزراعة من ٣٧ آلاف و ١٧٧ هكتاراً إلى ٣٩ ألف و ٧٣ هكتار، وكذا المساحة المزروعة الفعلية من ١٥ ألف و ٣٥٠ إلى ١٦ألفاً و ٩٤٦ هكتار، ورفع كمية الإنتاج الزراعي من ١١٨ ألفاً و٥٥٩ إلى ١٧٠و٣٠٧ طن، ورؤوس الثروة الحيوانية من مليون و ٥١٢ ألف و ٢٤٣إلى مليون و ٨٥٠ألفاً و ٦٤٢ رأس، والإنتاج السمكي من ١١ ألفاً و ٧٠٠ الى١٧ ألف و ٦٦٠ طناً، بالإضافة إلى رفع عدد قوارب الاصطياد من / ألفاً و ١٠٠الى ألفاً و ٣٠٠ / قارب و رفع مصانع الثلج من / ٥ إلى ٨ / مصانع ومن أربع ساحات حراج بيع الأسماك إلى ٨ ساحات حراج.

أما في باقي القطاعات فإن الخطة تستهدف تأهيل وتطوير ميناء بئر علي واستكمال مكونات مطاري عتق وبيحان ورفع عدد المشمولين بالرعاية الاجتماعية في المحافظة من ٢٨ ألفاً و ٣٦٦ حالة إلى ٤٣ ألف و ٣٦٠ حالة ضمان اجتماعية، ورفع عدد الفنادق من ٦ إلى ١٧ فندقاً، بالإضافة إلى رفع عدد المكتبات الثقافية من ٢٢ مكتبة إلى ٢٩ مكتبة، وكذا المراكز الثقافية من مركزين إلى ٧مراكز.

كما تستهدف رفع عدد الأندية الرياضة إلى ٢٣ نادياً بزيادة ثلاثة نوادي عن السابق، وكذا عدد مراكز اتحاد نساء اليمن من ٧ إلى ١٧ مركزا، بالإضافة إلى رفع عدد القوى الوظيفية العاملة في الجهاز الإداري للدولة من / ١٣ ألفاً و ٦٨٣ إلى ١٥ ألفاً و ٨٣٧ موظفا.

وتشير بيانات الخطة إلى استهداف رفع حجم الإيرادات الجارية بنسبة ٦١ في المائة والإيرادات المحلية بنسبة٢١ في المائة وحجم النفقات الجارية بنسبة ٥٨,٦ في المائة والنفقات الرأسمالية والاستثمارية بنسبة ١٤٨,٨ في المائة.

وتطرقت الخطة إلى الإمكانيات المتاحة للاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب وأبرزت الكثير من الفرص الاستثمارية في مجالات التنقيب عن النفط والغاز والثروات المعدنية، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال السياحة الترفيهية والعلاجية والتاريخية، وكذا في مكامن الزجاج بمديرية حبان بعد ثبوت الجدوى الاقتصادية لذلك وفي مادة الجرانيت ذات الجودة عالية.

إضافة إلى الاستثمار في المجال الزراعي والسمكي والاصطياد والتعليب وبناء وإنشاء ثلاجات الخزن والتبريد ومصانع الثلج ووسائل النقل الحافظة للمنتوج السمكي، وكذا الاستثمار في الصناعات الصغيرة والحرفية والتقليدية وفي تربية الثروة الحيوانية والنحل وفي مجال الموانئ.

مساحة اعلانية

مفكرة ١٤ أكتوبر

ارقام في خدمتك

الاستعلامات	١١٨
الدولية	١٥٥
مطار عدن	٢٣٣٩٩٩/٧
مطار صنعاء	٣٤٥٨١٢
تلفزيون ق ٢	٢٠٢٤٨١/٢
الاذاعة (البرنامج الثاني)	٢٠٢٨٦٩/٢/٣/٤
وكالة الانباء «سبأ» عدن	٢٠٢٠٢٥
عمليات الأمن العام	١٩٩
عمليات النجدة	١٩١
المرور	٢٣١٥٥٥
البحث الجنائي	٢٣٩٨٩٢/٦
الدفاع المدني «الاطفاء»	٣٤٤٥٩٤
طوارىء الكهرباء	١٧٧
طوارىء المياه	١٧١
مركز الاسعاف	٢٣٠٤٩٠+١٩٥
البلديات والبيئة	٢٥٤٠٨٨
اليمنية	٢٣١٠٦٠
العيادة النفسية المجانية	٢٣٦٦٢٢

المدينة	المفتاح	الاستعلامات	المدينة	المفتاح	الاستعلامات
عدن	٠٢	٢٨٢٠١٦	حجة	٠٧	٢٢٢٢
صنعاء	٠١	٢٧١١١٥	الضالع	٠٢	٥٣٢٠٠١
لحج	٠٢	٥٠٢٠٠١	المحويت	٠٧	٤٠٤٤٤٤
حضرموت	٠٥	٣٠١٣٠١	عمران	٠٧	٦٠٢٢٢٢
ذمار	٠٦	٥٠٤٤٧٣	البيضاء	٠٦	٥٠٤٤٧٠
شبوة	٠٥	٥٢٢٢٠٠	صعدة	٠٧	٥٢١٠٠٦
تعز	٠٤	٢٢٩٤٠٤	أبين	٠٢	٦١٢٥٩٨
إب	٠٤	٤٠١١٠٢	الحديدة	٠٣	٢٢٥٠٧٣
مأرب	٠٦٣٠	٢٢٩٩	الجوف	٠٦٣	٤٢٠٠٤
المهرة	٠٥	٦١٢٠٠٥			

الأحوال الجوية

السبت ٢٠٠٦/٣/٤م

درجات الحرارة المتوقعة لهذا اليوم

المدينة	العظمى	الصغرى
صنعاء	٣٠	١٤
عدن	٣٧	٢٩
تعز	٣٢	١٨
المكلا	٣٧	٢٦
الحديدة	٣٧	٢٩
سيئون	٤١	٢١
إب	٣٠	١٣
عتق	٣٧	٢٤
مأرب	٣٩	٢٢
الجوف	٣٨	٢٢
الغيظة	٣٧	٢٤
سقطرى	٣٧	٢٩
صعده	٣١	١٥
المخاء	٣٦	٢٦
ذمار	٢٩	١٣
البقع	٣٧	٢٤
حجة	٢٨	٢٠
شعيب	١٨	٠٩

هواتف مسؤولي النظافة

المكتب	رقم الهاتف
قسم النظافة م/ التواهي	٢٠٠٢٠١
قسم النظافة م/ المعلا	٢٢٠٧١٠
قسم النظافة م/ صيرة	٢٥٢٢٠٦
قسم النظافة م/ خورمكسر	٢٣٥٦١٠
قسم النظافة م/ المنصورة	٣٥٦٧٥٦
قسم النظافة م/ الشيخ عثمان	٣٩٥٧٣٠
قسم النظافة م/ دارسعد	٣٠٨٨٦٦
قسم النظافة م/ عدن الصغرى	٣٧٠٩٢٦